A/54/222/Add.1
2 September 1999
ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١١٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة
لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان
والحريات الأساسية

حقوق الإنسان والتدابير القسرية الانفرادية

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

٢

كوبا

كوبا

[الأصل: بالاسبانية]

[٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩]

١ - تُعلق حكومة جمهورية كوبا أهمية كبيرة على نظر الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان في هذا الموضوع. ولهذا السبب ما فتئت كوبا تنضم عاماً بعد عام إلى مجموعة الدول المقدمة لمشروع القرار هذا في كلا المحفلين.

٢ - ولقد تجلت بما لا يدع مجالاً للشك الأكيدة للنظر في هذا الموضوع، ووجهاته التي لا مرأء فيها في إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي "طلب من الدول الامتناع عن اتخاذ أية تدابير من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي ولا مع ميثاق الأمم المتحدة ومن شأنها أن توجد عقبات أمام العلاقات التجارية فيما بين الدول وتعرقل الإعمال التام للحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ...".
A/CONF.157/24 (الجزء الأول)، الفصل الثالث، الفقرة .٣١

٣ - وما برح هذا النوع من التدابير يُطبق ضد كوبا طوال عقود أربعة، وت رد الآثار الضارة جداً التي نجمت عن تلك الممارسات التي اتخذت ضد بلدنا في المجال الاقتصادي والاجتماعي في التقارير A/48/448 و Add.1 و A/49/398 و Add.1 و A/50/401 و Add.1 و A/51/355 و Corr.1 و Add.1 و A/52/342 و Add.1 و A/53/320 و Add.1-3 و A/53/320 و Corr.1 التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة في إطار بند جدول أعمال الجمعية العامة المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

٤ - ولقد أعرب المجتمع الدولي بصورة متكررة عن شجبه للآثار الضارة لتلك التدابير على العلاقات التجارية فيما بين الدول وضرورة الإعمال الكامل للتمتع بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التمتع بمستوى معيشة ملائم لصحته ورفاهه بما في ذلك الغذاء، والرعاية الطبية، والسكن، وما يلزم من خدمات اجتماعية والحق في التنمية.

٥ - وفي حالة كوبا، أعربت الجمعية العامة عن شجبها لتلك التدابير في دوراتها السبع الأخيرة، ووافقت بأغلبية كبيرة ومتزايدة على القرارات ١٩٤٧ و ١٦٤٨ و ٩٤٩ و ١٠٥٠ و ١٧٥١ و ١٠٥٢ و ٤٥٣، المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

٦ - وتواصل الولايات المتحدة تجاهل إرادة المجتمع الدولي وتضاعف تعسفها السياسي، كما يتبيّن من الفقرات الواردة في تقرير الأمين العام A/53/23، التي تشير إلى قانون هيلمز - بيرتون، والجزاءات الاقتصادية الأخرى التي تفرضها واشنطن من جانب واحد على بلدان أخرى. وتعترف مصادر معروفة في

ذلك البلد ذاته بأنه فرض فيما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦ فقط ٦١ تدبير جراءات اقتصادية على ٣٥ بلدا، ويضاف إلى ذلك ٤٠ تدبيرا فرضتها حكومات الولايات والحكومات المحلية ضد ١٨ بلدا آخر.

٧ - وتعتقد كوبا اعتقادا راسخا بأن من الضروري جدا أن يواصل المجتمع الدولي في الظروف الراهنة إعلان معارضته القاطعة لتطبيق تلك الممارسات وأن تتخذ تدابير عاجلة موجهة إلى تحقيق الامتثال الفعلي للمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان بشأن هذا الموضوع.